الذاكرة والتغيير في الجزائر في ظل التحولات الراهنة: نحو تكريس العدالة الانتقالية؟

Memory and change in Algeria though the current transformations: towards the establishment of transitional justice?

صص 161-185

د. نجاة لحضيري
المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،
وهران، الجزائر
nadjatlahdiri@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 11/09/ 2020 تاريخ القبول:29/ 02/2020 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

مرت الجزائر بفترات تاريخية تزامنت مع السياقات السياسية، الاجتماعية والثقافية التي أثرت على حيثيات كتابة التاريخ والذاكرة التي يتناقلها جيل لآخر من فترة لأخرى. فالقراءة النقدية لتاريخ الجزائر المدون بمختلف حقبه الزمنية تكشف لنا عن عدة اتجاهات فمن حيث اللغة فهناك من دونه باللغة الفرنسية وآخرون باللغة العربية، أما من حيث الهدف فهناك كتابات إثنية وأيديولوجية وهي التي شملت الكتب والتقارير التي كتبها الفرنسيون، اعتُبرت كتابات استكشافية لعادات وتاريخ الجزائر لتسهيل استعمارها، والمؤرخون الذين يدونون فترة الثورة التحريرية؛ فيما تقلص الأمر بالنسبة لفترة ما قبل التاريخ وفجر تاريخ الجزائر؛ بناء عليه، نطرح التساؤل التالي: ماهية الذاكرة وكيف يمكن تحقيق العدالة الانتقالية في ظل التحولات الراهنة في الجزائر؟

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الذاكرة؛ التاريخ؛ التغيير؛ العدالة الانتقالية.

Abstract:

Algeria has undergone historical periods during which it has undergone changes according to the political, social and cultural contexts that have contributed to the circumstances and foundations of the writing of history and the collective perception of memory transmitted by one generation and another and from time to time. Critical and careful reading of the history of Algeria recorded in its various times reveals to us several trends in the process of writing down history. They were reports of the customs and history of Algeria with a view to facilitating its colonization process. Algeria; therefore, this paper seeks to answer the following problem: What is the concept of memory in Algeria and the extent to which transitional justice can be achieved in the current transformations?

Keywords: Algeria; Memory; History; Change; Transitional Justice.

مقدمة

تشكل العدالة الانتقالية الرهان الرئيسي لتطبيقات الديمقراطية في مختلف بلدان العالم في التاريخ المعاصر، وإن اعتُبر مصطلح جديد الظهور، إلا أنه أضحى أحد المعايير الرئيسية التي تقاس بها شفافية أساليب الحكم للدول والحكومات التي تعتبر نظم حكمها ديمقراطية؛ ولكونها تتأسس على مبدأي توفير الفرص المتساوية للجميع في البيئة المحلية مع محاولات تطبيق المصالحة فيما يخص الأخطاء أو التجاوزات المرتكبة سواء في حق المواطنين أو على مستوى البلد؛ فإنها تستهدف بالدرجة الأولى تحقيق المصالحة مع البلد ومع التاريخ تحديدا.

تاريخيا، مرت الجزائر بفترات تاريخية عرفت خلالها عدة تغيرات على عدة مستويات وفقا للسياقات السياسية، الاجتماعية والثقافية التي ساهمت بتداعياتها على التصور الجماعي للتاريخ وللذاكرة تحديدا التي يتناقلها جيل لآخر ومن فترة لأخرى. فالقراءة النقدية والمتأنية لتاريخ الجزائر المدون بمختلف حقبه الزمنية يوحي بأنه

يختلف على عدة مستويات: لغويا، موضوعاتيا وأيديولوجيا. فمن حيث اللغة فنجد التاريخ المدون باللغة الفرنسية وآخر حرر باللغة العربية؛ أما أيديولوجيا فتوجد كتابات اثنية عرقية وأيديولوجية وأخرى استكشافية لعادات وتاريخ الجزائر بهدف استعمارها؛ وأخيرا موضوعاتيا: إذ يمكن الجزم باقتصار كتابة التاريخ في الجزائر التي تولى مهمتها كتاب التاريخ والمؤرخين تتمثل في الثورة التحريرية (1954- 1962) بمختلف أحداثها وشخصياتها، مقارنة بتاريخ الجزائر لفترتي ما قبل التاريخ وفجر تاريخ؛ فأضحت الذاكرة التي تنحصر في فترة الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، محل الاستغلال السياسي والأيديولوجي بدءا من تبرير السياسات، فإضفاء شرعيات الحكم وأساليب تولي المناصب، وصولا إلى حق احتكار الذاكرة بل وحتى الصراع على تبنيها أو تملكها ولو رمزيا بين الفاعلين المشاركين في الثورة التحريرية (المجاهدين) والفاعلين الممارسين للحكم في الجزائر.

كما أن الحديث عن الجزائر لا يقتصر فقط على التاريخ، بل يجدر التنويه إلى التغيير الذي شهدته منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي 1962، الذي تمظهر في التحول الجيلي تجسد في ثلاثة أجيال أبرزت تناقضا وصراعا فكريا وقيميا فيما بينها، مما شكل أزمة فعلية أثرت بشكل مباشر على طرق وحيثيات انتقال السلطة وكذا في نمط التغيير الحاصل على عدة مستويات، عبر مراحل تاريخية متعاقبة تأثرا بتداعيات محلية وإقليمية وحتى دولية والتي كانت أحيانا عاملا رئيسيا في حدوث التغيير نفسه. إذ عرفت الجزائر تغيرا في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وفي فلسفة تشريع القوانين التي سايرت التطورات الحاصلة وتغيرا في الرؤية على المستوى الخارجي من خلال عزوفها عن الانغلاق الفكري والثقافي والاقتصادي وسعيها نحو التفتح على السوق العالمي والذي كان التطور التكنولوجي هو العامل الحتمي المؤدي إلى ذلك. إلا أن التغيير كان وفقا للخصوصية الجزائرية التي تميزها عن بقية دول العالم، بكونها شهدت تحولات جوهرية نسبيا لكنها لم تنفصل كثيرا عن تاريخها المعاصر؛ بمعنى أن التغيير الحاصل في الجزائر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفكرية، التكنولوجية والبنيوية أيضا لم يحدث بسبب تعاقب الأجيال المتناقضة حينا والمتصارعة حينا آخر فحسب،

بل ارتبط بشكل كبير بالذاكرة الجزائرية والتي تتمثل في الثورة التحريرية (1954-1962). لعب المؤرخون الذي اهتموا بتأريخ فترة ثورة التحرير في عملية صياغة الذاكرة الجزائرية وربطها بتلك الحقبة دون غيرها، مما ساهم في تكوين التصور الجماعي للذاكرة الجماعية للفترة المذكورة دون غيرها، فحولها إلى ذاكرة مُستغلة ومتداولة عبر مراحل تاريخية متواصلة منذ استقلال الجزائر.

تعكس الذاكرة تاريخ وهوية الشعوب وحضارة الأمم. لذلك فمن الأجدر دراسة جوانب الذاكرة التي تتوقف على السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول؛ إذ يتناقل التاريخ من جيل لآخر من خلال التدوين من طرف المؤرخين الذين يطلعون على عدة مصادر تاريخية ومن خلالها يتشكل التصور العام لذاكرة في المجتمع التي تعكس كيانه. وعليه، تتمظهر أهمية الورقة البحثية في محاولة التعرف على التصور المتعلق بالذاكرة في الجزائر ومدى السعي نحو تكريس العدالة الانتقالية في ظل الظروف الراهنة. ولا يتم ذلك من دون التطرق إلى ظروف كتابة التاريخ والأهمية الممنوحة لكلا من التاريخ والذاكرة في الجزائر، بالإضافة إلى مناقشة الجدل الحاصل في موقع الذاكرة ضمن محوري التمجيد والاحتكار الذي يتولد منه التهميش والعزوف، انطلاقا من التطرق إلى الفاعلين وأصحاب القرار وصولا إلى الشباب الذي يشكل فئات عريضة من المجتمع الجزائري. كما تستهدف الورقة البحثية إماطة اللثام عن رهاني الذاكرة والتاريخ وموقعهما في الفعل السياسي في الجزائر وكيفية تكريس العدالة الانتقالية في ظل التحولات الراهنة في مختلف المجالات المحلية، الإقليمية و الدولية.

على ضوء ما سبق تطرح الورقة البحثية الإشكال التالي: ما هو مفهوم الذاكرة في الجزائر وإلى أي مدى يمكن تحقيق العدالة الانتقالية في ظل التحولات الراهنة؟

وانطلاقا من الإشكال المطروح نطرح التساؤلات التالي:

1- كيف يمكن التوفيق بين الذاكرة والتاريخ؟
2- ما هو التصور الجماعي للذاكرة في الجزائر وما هي علاقتها بتدوين التاريخ؟
3- إلى أي مدى يمكن الاحتكام إلى العدالة الانتقالية في ظل الرهانات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر؟

تعتمد الورقة البحثية على المنهجين التاريخي الذي من خلال "مراجعة الماضي من خلال آثاره المختلفة ومن ثم تحديد المشكلة موضوع البحث مع وضع الفروض المختلفة لها مع تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بها، ثم يقوم باختبار الفروض المختلفة حتى تتضح مجالات الاتفاق والاختلاف بينها مع الأدلة التاريخية التي حصل عليها مع عرض النتائج للنقد والتحليل للتعرف على مصداقيتها ودقتها". يساعدنا المنهج التاريخي على الاطلاع على مختلف المصادر التاريخية المتعلقة بتاريخ وذاكرة الجزائر، كما يساهم في سرد تاريخ الفعل السياسي وكيفية انتقال المفاهيم والتصورات المتعلقة بالذاكرة والعدالة الانتقالية كمفهوم معاصر مما يشكل رهانا حقيقيا في المجتمعات المعاصرة. والمنهج التحليلي الذي يستند على تحليل مختلف الحقب التاريخية والمفاهيم المتعلقة بكل من الذاكرة والتاريخ والعدالة الانتقالية.

المبحث الأول: قراءة مفاهيمية لمصطلحات الدراسة

1- **الذاكرة:** هي "قدرة الفرد على تذكر واسترجاع وتزويد وإعادة تنظيم الخبرات والحوادث والأفكار السابقة".[1] كما تدل الذاكرة على التراكمات الحاصلة في مخيلة الفرد أو المجتمع انطلاقا من الإجماع العام حول أحداث، شخصيات أو تواريخ تتعلق بفترات يراها مهمة وبالتالي غالبا ما يتولى تدوينها. ومع تراكم تدوين الذكرات حول مختلف العناصر والحقب التاريخية يتشكل التاريخ انطلاقا من تباحث والتحقيق من المذكرات الشخصية التي دونت حول الذاكرة؛ لذلك نجد كلا من الذاكرة والتاريخ مرتبطين وغير منفصلين، باعتبار أحدهما مكمل لآخر.

2- **العدالة الانتقالية:** "تُشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات

[1] - صالح مصلح، الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي-عربي، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، الرياض، ص 332.

جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات".[1] تهدف العدالة الانتقالية إلى "وضع حد لجرائم حقوق الإنسان التي تتم ممارستها والتحقيق فيها وتحديد المسؤولين ومعاقبتهم، ومنح تعويض للضحايا ومنع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل وإعادة بناء علاقات بين الدولة و المواطن، وتعزيز السلام والديمقراطية، وتشجيع المصالحة الفردية والوطنية".[2] وهي بالتالي من دعائم الانتقال الديمقراطي السلمي التي تؤمن بمبدأي العدالة الانتقالية والتداول على السلطة.

3- **الثورة التحريرية**: يقصد بالثورة التحريرية بالثورة[3] التي قادها الشعب الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 1954 لغاية إعلان الاستقلال يوم 5 جويلية 1962 ضد الاستعمار الفرنسي، الذي استوطن الجزائر مدة قاربت قرن و32 سنة كاملة. وقد أسفرت عن مليون ونصف شهيد وفق الإحصائيات الرسمية. وشكلت الثورة التحريرية الجزائرية نموذجا رائدا لحركات التحرر في العالم، حيث تمكنت بوسائل تقليدية التغلب على الاستعمار الذي يمتلك القوة العسكرية والمساندة السياسية الأجنبية. كما "دامت ثورة التحرير المسلحة، رسميا، سبعة سنوات وخمسة أشهر وتسعة عشر يوما".[4]

---

[1] - ما هي العدالة الانتقالية؟ المركز الدولي للعدالة الانتقالية، شوهد يوم 10 -03-2019 على الساعة 10.54 صباحا في: https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

[2] - عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة، 2013، ص 16.

[3] - استعمل اللفظ بالمفهوم السياسي في الفرنسية مثلا، خلال القرن السادس عشر، ويعني تغيير العنف في النظام الاجتماعي أو الخلقي، وبهذا المفهوم تعني الثورة الانقلاب، وسمي انقلابا لأنه يقلب الأمور رأسا على عقب لحظة واحدة فيسمى الحكم ملكيا و جمهوريا فيصبح ديكتاتوريا فيمسى شعبيا و هلم جرا؛ ولكن الفرق بين الانقلاب والثورة أن هذه يقوم بها الشعب، على حين أن الانقلاب [...] يقوم به مسؤولو كبار في الجيش أو الحكومة، فالانقلاب يقوم من أعلى على أعلى، بينما الثورة تقوم من تحت إلى الأعلى. عن: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954 - 1962، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 1979 -2001، الجزائر، ص 24.

[4] - عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954 -1962، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 1979 -2001، الجزائر، ص 25.

اشتهرت الثورة التحريرية الجزائرية في العالم انطلاقا من أسماء الشهداء منهم: بن بولعيد، سي الحواس، وسي عميروش، وحتى النساء مثل: حسيبة بن بوعلي. كما عُرفت بأسماء المجاهدين الذين تركوا بصمتهم فيها انطلاقا من البطولات التي خاضوها منها من فئة النساء: جميلة بوحيرد. شكلت الثورة التحريرية مادة تاريخية وعلمية في المدارس والجامعات الجزائرية، كما اعتبرت موضوع الصناعة السينمائية والتي اعتبر فيها فيلم: "معركة الجزائر" من أهم الأفلام التي اشتهرت على المستوى العالمي؛ أما أكاديميا فهناك عدة مؤلفات حول الثورة التحريرية بمختلف أحداثها و رموزها.

4- **التدوين التاريخي**: يقصد بالتدوين التاريخي هو كتابة التاريخ بمختلف الأساليب العلمية والأكاديمية ولتحقيق ذلك يجب اتباع منهجية علمية دقيقة تتمثل في الإطلاع على المصادر ومختلف الوثائق المتعلقة سواء بالأحداث أو الشخصيات أو حتى الأماكن ومن ثم التدقيق في تواريخها وأسماء الفاعلين فيها بهدف تدوينه ليكون تاريخا يعنى بلدا معينا أو منطقة ما. ويعادل المصطلح كلمة التأريخ، كعملية علمية ومنهجية في تدوين الأحداث ودراستها والتحقق منها انطلاقا من الرجوع إلى المصادر والمراجع وكذا أرشيف الصحف والتقارير الرسمية وغير الرسمية مع الشهادات الحية للفاعلين أو الأشخاص الذين عايشوا تلك الأحداث.

5- **المصادر**: اشتق من كلمة "المصدر هو الاسم الذي اشتُق منه الفعل وصدر عنه".[1] "المصدر مساو للمرجع ويزيد عليه في أن الرجوع فيه مرتبط بالأشياء الأساسية والثانوية [...] استخدمت كلمتا مراجع ومصادر في أكثر من مجال كمصطلحين متميزين لهما دلالتهما الخاصة واتخذت معنيين مختلفين في الدراسات التاريخية ودراسات تاريخ الأدب والدراسات الأكاديمية، فالباحثون في هذه الدراسات يميزون بين المرجع والمصادر على أساس المباشرة والوساطة في تقديم المعلومات المتصلة بالموضوع. فالمصادر في نظرهم

[1] - علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، قاموس المصطلحات وعلم الفقه واللغة و الفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، القاهرة، دار الفضيلة، 2004، ص 181.

هي تلك المؤلفات أو النصوص التي وصلتنا من العصر الذي نريد دراسة أحواله، أو المؤلفات التي تكون مادة البحث".[1] وفي هذا المقام يقصد به المرجع الرئيسي، ويشمل المصدر الوثائق الرئيسية التي حررت حول موضوع معين. وغالبا ما يكون موثوقا و معترف به لأنه مدقق و مراجع علميا.

المبحث الثاني: علاقة كل من الذاكرة والتاريخ بالفعل السياسي في الجزائر

المطلب الأول: واقع حال الذاكرة والتاريخ في الجزائر

يشكل رهان التاريخ والذاكرة في الجزائر محور اهتمام، التفاف وحتى شبه إجماع، بين النخب والتشكيلات السياسية سواء تلك الموجودة على مستوى السلطة أو تلك المرتبطة بالأحزاب السياسية أو الجمعيات ذات الطابع السياسي. وتنحصر الذاكرة في الجزائر بشكل مركز حول فترة الثورة التحريرية بمختلف فاعليها، رموزها، أحداثها وحتى تداعياتها. إذ تتمظهر ليس فقط في البرامج السياسية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي سنة 1962، بل وحتى في الفضاء العمومي من خلال أسلوب البناء و المعمار مع تزيين المساحات العمومية وتسمية المدارس والأحياء، إضافة إلى بقية الأشكال البنيوية التي توحي إلى رموز الثورة التحريرية والتي تعكس إحدى دعائم الوطنية الجزائرية منها: تعليق الأعلام، وضع صور مجاهدي وشهداء ثورة التحرير في الساحات المركزية والعمومية، إضافة إلى النصب التذكارية التي تستذكر بعضا منهم. لذلك يمكن القول بأن الذاكرة بكونها عملية استحضار الماضي المتفق عليه سواء بشكل فردي وحتى التي تستند على الشهادات الحية وتدوين المذكرات الشخصية حول الحدث محل الدراسة؛ أو تكون جماعية لما تنتقل الذاكرة من المرحلة الفردية الشخصية نحو الإجماع الكلي أو شبه كلي لقضية تاريخية يشترك فيها جماعات وعلى أساسها تنبثق الوطنية والتاريخ العام. و قد دونت في هذا المجال عدة مذكرات فردية أو شخصية وأخرى حظيت بالاتفاق حول وقائع، شخصيات وتداعيات الثورة التحريرية الجزائرية.

[1] - قرل عبد المالك، مصادر اللغة و الأدب العربي، البيض/ الجزائر، المركز الجامعي نور البشير، ص 6.

ترتبط الذاكرة في الجزائر بالتاريخ بدرجة كبيرة، باعتبارها إحدى المصادر الرئيسية له. وحتى فيما يتعلق بالمناهج الدراسية المعتمدة في الجزائر الخاصة بمادة التاريخ، الذي تم برمجته بشكل يتوافق مع السياسة التعليمية والمنظومة التربوية التي انتهجتها الجزائر منذ استقلالها سنة 1962؛ والتي ترتكز بشكل كبير على الثورة التحريرية التي صيغت بأسلوب يُظهر أن الأمة الجزائرية والدولة معا تأسسا انطلاقا من بطولات والأحداث التي عنت هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر المعاصر؛ وجعلها الفترة التاريخية التي تدرس في مختلف الأطوار التعليمية الثلاثة المدرجة في السلك التربوي الجزائري: ابتدائي، متوسط وثانوي، بشكل معمق ومتسلسل بهدف ترسيخ الذاكرة الجماعية المتعلقة بالثورة التحريرية؛ إذ تتمحور معظم الدروس على ظروف اندلاع الثورة التحررية، ومبادئها مع أهم الأحداث والمراحل التاريخية التي مرت بها مع مسيرة نضال لأهم الشهداء لمختلف مناطق الجزائر. ليتشكل التصور العام حول الذاكرة الجزائرية الجماعية والتي تتلخص في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، لتترسخ في أذهان الأجيال المتعاقبة، لدرجة تشكل فئات تمجدها فيما تهملها الفئات الأخرى من المجتمع الجزائري؛ لتظل فترات تاريخية أخرى المرتبطة بالجزائر الغائبة تقريبا في الكتب المدرسية ومختلف المناهج المقررة، والتي يمكن الإطلاع عليها في الكتب ومختلف المصادر والوثائق الأرشيفية والشهادات الحية حول الحقب التاريخية، سواء في الجزائر أو خارجها.

تاريخيا،مرت الجزائر عبر عدة محطات تاريخية اتسمت بأحداث ساهمت في تشكيل الهوية الجزائرية وحتى في من حيث الهندسة المعمارية. إذ يمتد تاريخ الجزائر منذ ما قبل التاريخ الذي شكل إرهاصات نشوء وتعاقب الحضارات وما يليها من الأحداث في التاريخ القديم؛ انطلاقا من تعاقب المماليك والدويلات انتهاء في التاريخ المعاصر بالاستعمار الفرنسي الذي مكث فيها مدة قرن و32 سنة، حيث عرفت هذه الفترات التاريخية الهامة عدة أحداث قادتها شخصيات لها صلة بالذاكرة والتاريخ المتعلق

بالجزائر؛ فيما عرفت فترة التاريخ المعاصر للجزائر ذاكرات متعددة بدء بالذاكرة المتعلقة بالثورة التحريرية، فالذاكرة المتعلقة بالعشرية السوداء[1] ولما بعدها. إلا أن في خضم تعاقب الأحداث يبدو أن الثورة التحريرية طبعت سيرورة تاريخ الجزائر وترسخت في أذهان الأجيال المتعاقبة لذلك أضحت مصدرا - ليس التاريخ الحديث فقط - بل منبع الفخر والاعتزاز بالانتماء لجيل الثوار والمجاهدين، وهو بمثابة الإنجاز التاريخي الذي نال الاعتراف والإجماع؛ إذ يمكن تفسير الأمر من خلال تركيز المؤرخين على هذه الفترة دون غيرها، الذي تأثر بالفعل السياسي الذي يمارسه الجيل الذي صنع الثورة وشارك فيها. كما أن غالبية المؤرخين الجزائريين منشغلين "ببناء "تاريخ وطني" عبر السجال مع المدرسة التاريخية الفرنسية ومقيدين بأدلجة هشة أهملت تجديد المعارف التاريخية وإقامة المناهج الحديثة، فالتاريخ في الجزائر يعاني من أزمة حقيقية."[2] ولا تكمن الأزمة في التاريخ بحد ذاته، بل في التوجه الجماعي للمؤرخين وصناع الكتاب المدرسي مع راسمي الإستراتيجية التربوية الجزائرية.

المطلب الثاني: علاقة الفعل السياسي في الجزائر بالذاكرة

يعكس الفعل السياسي في أي بلد الممارسات السياسية سواء في السلطة الحاكمة، وفي المجالس التشريعية بغرفتيها: البرلمان ومجلس الأمة - بالنسبة للحالة الجزائرية - وحتى من خلال إنشاء أحزاب سياسية أو الانخراط فيها بهدف تشكيل أمة أو بناء مشروع مجتمع؛ ولا يتم ذلك إلا بتوافر الفاعل السياسي على برنامج منطقي مقنع وهادف مع توافر الوسائل الفنية والعملية لتحقيقه. وهي المعايير التي تضمن قوة الدولة

[1] - اعتبرت فترة التسعينيات من القرن الماضي من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر نتيجة معانتها من الارهاب الذي مس عدة مدن من الجزائر لفترة دامت عشر سنوات، لذلك أطلق عليها تسمية "**العشرية السوداء**" ولقبت بالسوداء لأنها عرفت اغتيال عدد من الصحفيين والمثقفين وحتى المدنيين العزل ورجال الدولة، وأثرت هذه العوامل على المسار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

[2] - محمد غالم، المؤرخون الجزائريون والمرجعية الخلدونية، مجلة إنسانيات، الجزائر 1962 ،وهران، الجزائر، منشورات الكراسك، عدد مزدوج: 65-66، جويلية-ديسمبر 2014، ص 26.

واستمراريتها وبخاصة خلال ترسيخ العمل السياسي التشاركي والذي لا يقصي أي طرف لأسباب أيديولوجية، سياسية، فكرية، عقائدية أو إثنية أو أية اعتبارات أخرى.

لعبت المسألة الجيلية في الجزائر دورا حاسما في تحديد مسار السلطة التاريخي لفترتي ما بعد الاستقلال وحتى المعاصرة، إذ ارتبط "جيل الثورة وبناء الدولة الوطنية ب"أكبر إنجاز سياسي في تاريخ الجزائر المعاصر وهو تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية".[1] جاء ذلك انطلاقا من النضال السياسي الذي خاضه هذا الجيل من خلال إنشاء أحزاب سياسية طيلة الفترة الاستعمارية والتي من خلالها تبلورت مسألة الوطنية الجزائرية وهويته الأصلية المنفصلة عن الاستعمار الفرنسي. إذ حدث النضال بشكل تدريجي من خلال البدء بالمطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، ثم المطالبة بحق الإدماج وصولا إلى تأسيس الحركة الوطنية التي لمت شمل كل الأحزاب السياسية تحت مسمى واحد وهو جبهة التحرير الوطني التي كانت مهندسة ومصممة ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962).

عرف الجيل الثاني ب"جيل الاستقلال والبناء الوطني" الذي عايش فترة ما بعد الاستقلال اتسمت بالانهماك ببناء الدولة الاشتراكية وجزأرة[2] المؤسسات الاقتصادية والإعلامية ومختلف القطاعات الإستراتيجية والتي تتقدمها المحروقات. كما اتسمت هذه الفترة من الجانب القانوني، بالرغم من الإبقاء على الوضع القانوني الفرنسي، بمحاولات سن قوانين تستجيب لطموحات وخصوصيات الجزائر في عدة مجالات: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وحتى إعلامية بمعنى السعي نحو بناء دولة جزائرية مستقلة. فيما كلف "الجيل الثاني [...] بالتسيير الاقتصادي والاجتماعي تحت سيطرة

[1] - عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير، 2012، ص 5.

[2] - بمعنى تحويلها إلى مؤسسات جزائرية وتسير وفق القوانين التي سنها المشرع الجزائري.

الجيل الأول".[1] وقد احتفظ هذا الجيل بسيطرته على السلطة باسم الشرعية الثورية بكونه هو الجيل الذي حقق الاستقلال وبالتالي فهم يؤمنون قطعا بأحقيتهم وأولوية ممارستهم السلطة وتسيير شؤون الجزائر السياسية والاقتصادية، بل وحتى في فرض البرامج التنموية المتعددة والمتعاقبة وفق الفلسفة الاشتراكية السائدة في ثمانينات من القرن الماضي الذي تم من خلال تسخير الوسائل الإعلامية بمختلف قنواتها السمعية البصرية والمكتوبة في عملية التعبئة الجماهيرية، باعتبارها كانت تسير من طرف مسؤولين تم تعينهم من طرف السلطة وأصحاب القرار؛ لذلك شكل الاختلاف ما بين الأجيال في الجزائر في عدة معايير عائقا أمام الاستمرارية، بل ولد أزمة حقيقية عكست في معظم الحالات حالة من القطيعة. كما أن "أسباب أزمة الانتقال السياسي في الجزائر، غالبا ما يكمن في عجز الجيل الثاني عن مواجهة جيل الآباء الحاكم، إضافة إلى قبوله بالقطاعية المميزة لتسيير الدولة في الجزائر، لكونه جيلا تربى وعاش في ظل الانقسام الذي ميز تشكل النخب التي هي جزء مهم منه".[2] تختلف المسألة الجيلية من حيث الخصوصية والقناعات الفكرية مع درجات تقبل أو تحمل المسؤوليات، لذلك تستند معايير التقارب بين الأجيال المتعاقبة على الإجماع والتوافق على الثوابت الوطنية وأساليب ممارسة الحكم وسبل الوصول إليه. أما بالنسبة لفئة النخبة في الجزائر فمنذ الاستعمار الفرنسي لم يتاح لها فرصة الظهور أو على الأقل فرض أيديولوجيتها سواء على مستوى ترتيبات ثورة التحرير أو لفترة ما بعدها، وحتى خلال فترة ما بعد الاستقلال بكل ما ميزها من الأحداث السياسية والتي انجر عليها العنف جراء تهميش دور النخبة وتقزيمه.

عرف الجيل الثالث للجزائر باسم "جيل الفعل المباشر والحركات الاحتجاجية"، فالتسمية بذاتها تدل على التمرد الذي يمارسه الجيل على الجيلين الأول والثاني

[1] - عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 10.

[2] - المرجع نفسه، ص 13.

المتقاربين نسبيا. ولعل مختلف الحركات الاحتجاجية الحاصلة بدء من نهاية الثمانينات وصولا إلى الألفية الثانية الذي جاء في السياق التحول العالمي بشكل عام والعربي بشكل خاص مما أثر سواء سلبا أو إيجابا في ردود الفعل نحو الفعل السياسي أو الممارسات المتعلقة بالوطنية والمدنية. لذلك تشكل نوع من الصراع الذي جاء نتيجة القطيعة الحاصلة بين الجيل الثالث وسابقيه جراء الاختلاف في الفكر والسلوك وحتى في التنشئة الاجتماعية المرتبطة بالدرجة الرئيسية على مؤسسات الدولة بمختلف فروعها التربوية والتكوينية. "هذا الجيل قدر له أن يجرب الحركات الاحتجاجية وما تزامن معها من عنف فردي وجماعي ضد جيل الثورة المسيطر سياسيا على مراكز القرار السياسي وفي هذا دليل واضح على عدم رضا الشباب عن الجيل المسيطر على مقاليد الأمور السياسية في الجزائر، وما صاحب ذلك من نظرة سلبية تعمقت أكثر بسبب هذه المواجهة التي عرفتها الجزائر خلال عقد من الزمن".[1]

يُستنتج من خلال ما سبق أن المسألة الجيلية في الجزائر شكلت عائقا في سيرورة الانتقال السياسي وما زاد القضية تعقيدا هو الاختلاف الجوهري فيما بين الأجيال الثلاثة – حسب ما أفادنا به الباحث عبد الناصر جابي - حول القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية وأساليب بناء الدولة الوطنية وكيفية الحفاظ عليها ومن ثم السعي نحو استقرارها وتطويرها. كما يكمن جوهر الاختلاف في مسألة الذاكرة التي تحولت من مكسب أمة ودولة ضد استعمار أجنبي إلى إنجاز فئة محددة تولت عملية احتكارها بكونها الفئة الفاعلة الرئيسية والمشاركة في الثورة وفي صنع وصياغة هذه الذاكرة بمختلف رموزها وأحداثها وحتى تداعياتها المباشرة وغير المباشرة والتي من خلالها جعلها في خدمة مصالحه، بمعنى استناد شرعية ممارسته السلطة انطلاقا منها، بل تعدى الأمر إلى التمتع بالامتيازات والاعتراف العام.

المبحث الثالث: تمظهرات الذاكرة والتغيير وصلتها بالعدالة الانتقالية في الجزائر

[1] - عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 15.

المطلب الأول: علاقة وتأثير الذاكرة بالتغيير في الجزائر

يشير التغيير "إلى التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءا من الفرد وانتهاء بالكون كله."[1] قد يكون التغيير بمثابة الانتقال من حال إلى حال في اتجاهين متناقضين: سواء من الأسوأ نحو الأحسن، أو من الأحسن إلى الأسوأ وكذلك في اتجاهين متوازيين هما: من الأحسن نحو الأحسن ومن الأسوأ نحو الأسوأ؛ فالاختلاف في هذه الحال يكون وفق درجات التغيير ونتيجته على الفرد والمجتمع معا على المستويات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تزامنا مع السياقين المحلي والدولي. كما يدل مصطلح التغيير بشكل عام عن حالة انتقال من وضع لوضع سواء للأنظمة السياسية، العلاقات ما بين الدول هذا فيما يخص المحيط الدولي؛ أما داخليا، بمعنى داخل إقليم الدولة، قد يمس التغيير عدة جوانب منها: سياسية، اجتماعية وثقافية وفكرية وحتى في النظام الاقتصادي المعتمد، الذي لا يحدث بمعزل عن المحيط الدولي طبعا؛ بناء عليه ما هي علاقة الذاكرة بالتغيير وما مدى ارتباطهما بالنسبة للحالة الجزائرية؟

لعبت الذاكرة في الجزائر دورا هاما كما كانت محور تحريك الفعل والفاعل السياسيين معا على فترات تاريخية هامة من تاريخ الجزائر المعاصر عامة ولفترة ما بعد استقلال الجزائر تحديدا. كما أن عملية انتقال السلطة استندت على العامل الثوري وكذلك الأمر عند اختيار قادة الأحزاب السياسية في الجزائر ، التي تشترط معظمها المشاركة في الثورة التحريرية، بالإضافة إلى شرط اختيار الرئيس سواء للممارسة الفعلية بعدما يتم انتخابه أو خلال عزمه الترشح في السباق الرئاسي في أن يكون مجاهدا أو لم يسبق له ممارسة عمل مناف لقيم الثورة كالخيانة ومناقضة مبادئ وأسس ثورة التحرير الجزائرية؛ وبالتالي فإذا كانت الذاكرة في الجزائر تشكل قاعدة رئيسية في الممارسة السياسية فإن التغيير يمثل فترتان من الزمن تشملان كل من

[1] -أحمد زايد، اعتماد علام، التغيير الاجتماعي، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، 2006، ص 20.

الحاضر والمستقبل؛ هذا التغيير الذي قد يكون إيجابيا أو سلبيا إضافة إلى الظروف والتداعيات الناجمة عن التغيير التي تعد كلها الفواعل المحددة لدرجة التغيير الحاصل أو التي تقوم بتقييمه.

"تصور الشباب للذاكرة مزدوج شمل واقعين متناقضين: فمن جهة تعد محل تقديس وتمجيد مفرطين في الخطابات السياسية والإعلامية وحتى الدينية، خاصة خلال الاحتفالات المخلدة لبعض التواريخ المتعلقة بالذاكرة الجزائرية: ذكرى اندلاع الثورة التحريرية (1 نوفمبر 1954)، ذكرى الاستقلال (5 جويلية 1962)، مجازر الثامن من ماي 1945، التصحيح الثوري (19 مارس 1965). فيما تعد محل سخط من طرف الشباب الذي سئم التعرض لنفس الرموز والخطابات الموجهة وبطريقة نمطية وبخاصة وأنهم لا يولون للذاكرة أهمية كبيرة."[1] إذ شكلت هذه الأحداث المتعلقة كلها بثورة التحرير الجزائرية رموز مقدسة بالنسبة لفئة المجاهدين الذين ينتمون إلى جيل الثورة التحريرية والذين في الوقت ذاته يتمتعون بامتيازات كبيرة منها المادية: تتمثل في المنح التي يتحصلون عليها والمعنوية المتمثلة في التكريم الدوري الذي يُقام على شرفهم في حال قدوم المناسبات والتي جعل منها أعياد وطنية[2]. هذا التصور لم يكن وليد صدفة أو كحتمية فرضتها ظروف معينة، بل هو راجع إلى أدبيات كتابة التاريخ في الجزائر وأيديولوجية المؤرخين أنفسهم، ليكون بمثابة العامل الرئيسي في تسليط الضوء على فترة الثورة التحريرية (1954-1962) على حساب بقية الفترات لتاريخ الجزائر الذي يمتد منذ ما قبل التاريخ لغاية اليوم.

[1] - نجاة لحضيري، تمثلات الشباب للخطاب، الذاكرة والتغيير الاجتماعي: مقاربة مقارنة انطلاقا من تحقيق ميداني بين الجزائر وتونس، مقال في طور النشر.

[2] - تحتفل الجزائر كل عام بعدة مناسبات وطنية والتي تمثل مختلف الأحداث التي جرت إبان الثورة التحريرية وتتمثل في التواريخ التالية: يوم 18 فيفري يدعى بيوم الشهيد، يوم 19 مارس يدعى بعيد النصر (وقف إطلاق النار)، يوم 8 ماي يوم استذكار مجازر 8 ماي 1945، 11 ديسمبر ذكرى مظاهرات الجزائريين سنة 1960 للمطالبة بالاستقلال، يوم 17 اكتوبر (ذكرى استرجاع الراديو والتلفزيون)، يوم 24 فيفري (ذكرى تأميم المحروقات)، ويمثل يوم 1 نوفمبر تاريخ اندلاع الثورة التحريرية ويوم 5 جويلية ذكرى استقلال الجزائر، اللذان عُدا يومي عطلة مدفوعتي الأجر.

يتشكل التاريخ انطلاقا من التدوين الذي يمكن أن يتم إما أثناء حدوث الأحداث التاريخية المتعاقبة أو بعد مرور فترة من الزمن، أو من خلال تدوينه من قبل فاعليه، الذي يضفي قيمة شخصية للمادة التاريخية التي يدونها صاحب الشهادة حول الذاكرة والتي تنتهي إلى مذكرات شخصية، والتي غالبا ما تتحول إلى مصادر تاريخية موثوقة، وبخاصة إن كانت تعالج موضوعا لا تتوفر حوله المصادر التاريخية المناسبة أو الوثاق الأرشيفية من قصاصات الصحف أو التقارير الرسمية سواء حول الحقبة المعنية، أشخاص، أماكن أو تواريخ في الجزائر "يتكون المؤرخون الجزائريون من فريقين، الأول مرتبط بجمعية "العلماء المسلمين" والثاني متصل بالحركة الاستقلالية. فالأول معرب في مجمله، يحتكر ساحة التعليم والتأليف والثاني مفرنس ينشط أساسًا في ساحة التأليف منذ تعريب التاريخ في الجامعة خلال السبعينيات من القرن الماضي، ورغم بعض التباين، فإنّ الفريقين يتخذان من التاريخ السياسي مجالاً لأبحاثهما، فطبيعة تكوين الفريقين تحول دون تجاوزهما للتاريخ السياسي ولأنّ انتماءهما للحركة السياسية الجزائرية بجناحيها صبغ رؤيتهما إلى علم التاريخ. فالتاريخ في نظرهما يذوب في السياسة أو يتماهى معها، ويكون دور المؤرخ في هذه الحالة دراسة الأحداث السياسية (عسكرية وديبلوماسية) والحكم عليها وفقا لميوله الإيديولوجية، فيتحوّل بذلك إلى طرف في الصراعات السياسية الماضية والحاضرة".[1] حيث يتمحور التاريخ الرسمي حول الذاكرة الجزائرية التي تعالج ثورة التحرير.

المطلب الثاني: صلة العدالة الانتقالية بالذاكرة في الجزائر

قبل التطرق إلى مسألة العدالة الانتقالية وعلاقتها بالذاكرة في الجزائرية يجب الإشارة إلى أن قيام الدولة في مفهومها المعاصر يستند على معايير موضوعية اتفق عليها على المستوى العالمي أو على الأقل ضمنيا ضمن كتابات المنظرين حول مفاهيم وأسس قيام الدولة وحتى على شرعيتها سواء الغربيين منهم أو من العرب؛ فبالإضافة إلى وجوب

[1] - محمد غالم، مرجع سابق، ص ص 42-25.

توفر إقليم وشعب وسيادة على هذا الإقليم فإن السيادة لن تكتمل من غير توفر نظام حكم يحظى بالإجماع والاعتراف العام يتأسس على الشرعية، باعتبار "شرعية بناء الدولة الحديثة يتمثل في مشروع بشارة جزءا بنيويا من الحل الديمقراطي للمسألة العربية، باعتبار أن الميل الذي أبدته الدولة بنسب متفاوتة بين الأقطار العربية نحو تفكيك البنى التقليدية والجماعات العضوية هو الداعي إلى تطوير مشروع ديمقراطي من خلال التحديث وليس سببا عن التنازل عن التحديث."[1] فمعيار التحديث بات ضروريا في أية عملية انتقال ديمقراطي في الأنظمة العربية؛ وفي الحالة الجزائرية يبدو أن نظام الحكم استند على الذاكرة الثورية التي أضحت مصدر شرعية السلطة وكذا على التغيير الذي يتناسب مع الماضي القريب الذي عايشته الجزائر. ولو أن معايير أخرى أسهمت في بناء كيان وسيادة الدولة الجزائرية شملت إضافة إلى التاريخ أو الذاكرة الهوية المرتبطة بشكل الدولة ونوع الحكم السائد فيها.

عرفت الجزائر نظاما جمهوريا بمعنى تتأسس السلطة بالدرجة الأولى انطلاقا من انتخاب الرئيس الذي يقوم بتعيين حكومته؛ إضافة إلى استحداث غرفتين تشريعيتين تكمن مهمتهما - وفق الدستور الجزائري - في مناقشة القوانين المقترحة والمصادقة عليها. أما من جانب الأحزاب السياسية فقد عرفت حزبا واحد مباشرة بعد الاستقلال، تمثل في حزب جبهة التحرير الوطني الذي في الأصل كان جبهة التحرير الوطني[2] إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، والذي كان الحزب الحاكم للجزائر منذ الاستقلال

[1] - سهيل الحبيب، مشروع عزمي بشارة في التحول الديمقراطي عربيا: دراسة مقارنة في زمن البحث عن شروط القابلية لتطبيق الديمقراطية، مجلة تبين، الدوحة، قطر، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، العدد، 3، شتاء، 2013، ص 151.

[2] - بعد سلسلة الاجتماعات السرية التي قام بها أعضاء الهيئة العليا في لجنة الثورة للاتحاد والعمل بمدينة الجزائر صيف سنة 1954، والتي وضعوا فيها الأسس الأولى لجبهة التحرير الوطني لم تعرف الثورة الجزائرية اجتماعا عاما لمسؤوليها حتى يوم 20 أوت 1956، وهو الاجتماع الذي عرف في تاريخ الثورة الجزائرية بمؤتمر الصومام؛ وقد وضع مؤتمر الصومام أهم الأسس لتنظيمات جبهة التحرير الوطني، وتأطيره، كما حدد تنظيماته الداخلية فوضع السماء لخلاياه على اختلافها ووضع لها تعريفات تضبطها. عن: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، الجزائر، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 1979-2001، ص ص 37-38.

لغاية وقوع حوادث الثامن من أكتوبر 1988[1] التي تمظهرت في احتجاجات داعية إلى تغيير الأوضاع مسايرة مع التغييرات التي شهدها المحيط الدولي الذي عرف انتقالا من النظام الاشتراكي نحو الليبرالي[2]؛ ليشهد ميلاد دستور 23 فيفري 1989 الذي فسح مجال الحريات من خلال فتح باب إنشاء الأحزاب السياسية مع حق تموين جمعيات ذات الطابع السياسي إضافة إلى فتح المجال الإعلامي أمام الخواص لإنشاء عناوين صحفية خاصة، ليحدث تحولا في الجزائر من الأحادية إلى التعددية الحزبية. فانطلاقا من سنة 1989 عرف المشهد السياسي الجزائري ميلاد عدة أحزاب سياسية ذات توجهات أيديولوجية مختلفة فمنها: الإسلاموية، العلمانية، الإصلاحية وحتى تلك التي استندت

[1] - يمكن ذكر كرونولوجيا الأحداث التي اعقبت انتفاضة الغضب 5 تشرين الأول/أكتوبر 1988، قيام مظاهرات عنيفة دموية تم فيها إحراق مؤسسات الدولة وعدة وزارات وشركات؛ 6 تشرين الأول/أكتوبر 1988، إعلان حالة الحصار؛ 10 تشرين الأول/اكتوبر 1988 خطاب الرئيس الشاذلي واعترافه بخروج الجيش إلى الشارع وفي اليوم نفسه تحدث مجزرة ضد إسلاميين كانوا متوجهين في مسيرة سلمية من بلكور إلى مسجد السُّنة في باب الواد؛ 11 تشرين الأول/أكتوبر 1988، رفع حالة الحصار وإعلان عن مقتل 161 شخصا، بحسب المصادر الرسمية إضافة إلى آلاف المعتقلين؛ 23 شباط/فيفري 1989، دستور جديد يسمح بإنشاء أحزاب؛ آذار/مارس 1989 ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ مايو/ماي 1989، شهر التجمعات و المسيرات الكبرى؛ 12 حيزران/يونيو 1990، أول انتخابات محلية في ظل التعددية فازت فيها الفيس بمجموع 835 من أصل 1539 بلدية؛ 23 أيار/ مايو 1991، الفيس تدعو إلى إضراب يتحول إلى عصيان مدني تطالب فيه بإلغاء قوانين الانتخاب والتقسيم الإداري الجديد؛ 4 حيزران/ يونيو 1991، اشتباكات في الشارع بين مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش خلف ستة قتلى والعديد من الجرحى، وهكذا كان الشارع بيد الإسلاميين؛ ثم بعد إلغاء الانتخابات كان الشارع مجالا للمنافسة السياسية احتله مرات الديمقراطيون ومرات أخرى الحركات البربرية والجمعيات النسوية. عن: مرزوقي عمر، حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية، بسكرة، العدد العاشر، الجزائر، مجلة المفكر، يناير/ جانفي 2014، ص 65.

[2] - شهدت الأوضاع الدولية منذ بداية الثمانينات تطورات حاسمة في الأوضاع الدولية خاصة بفعل بوادر النظام الدولي الجديد وما أفرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي، حيث لعبت الظروف الدولية دورا هاما في إقرار التحول الديمقراطي في معظم دول الوطن العربي تحت ضغط اقتصادي محض أحيانا ومن باب الدعاية في أحيان أخرى. وتنحصر إحدى هذه الظروف بصفة خاصة فيما أحدثته الأفكار والممارسات التي أدخلها الرئيس السوفياتي سابقا ميخائيل غورباتشوف في إطار البريسترويكا (إعادة الهيكلة) والغلاسنوست (الشفافية) من تغييرات جذرية في الاتحاد السوفياتي نفسه وفي أوروبا الشرقية، واهتزاز الدعوى القائلة بالديمقراطية الشيوعية. عن: مرزوقي عمر، حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية، بسكرة، العدد العاشر، الجزائر، مجلة المفكر، يناير/جانفي 2014، ص 170.

على عنصري الهوية واللغة؛ لكنها لم تتمكن من فرض رؤيتها وفلسفتها بالرغم من تبنيها مبدأ الديمقراطية والاعتراف بالحريات.

تفتقر الأحزاب السياسية - التي عرفها المشهد السياسي الجزائري بالرغم من كثرتها - إلى برامج أو رؤية مستقبلية ترمي إلى طرح مشروع مجتمع متطور اقتصاديا وتكنولوجيا، فمعظمها تستند على مبادئ أول نوفمبر، بمعنى التأسيس على الذاكرة لإضفاء الشرعية الحزبية من جهة ولكسب التأييد الجماهيري من جهة ثانية. كما أن القراءة المعمقة للدساتير[1] المتعاقبة على الجزائر توحي بالاعتراف بالحقوق والحريات في عدة مجالات: السياسية، الإعلامية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وهي بالتالي تعكس الإقرار بالنظام الديمقراطي في نظام الحكم. إلا أن الإشكال لا ينحصر في الرؤية القانونية أو التوجهات الحزبية، بل تتعدى إلى أساليب وكيفيات انتهاج النظام الديمقراطي وتطبيقاته في مختلف المجالات في الجزائر. كما تدعو الخطابات المتعددة التوجهات إلى إرساء نظام ديمقراطي وعادل مع تكريس مبدأ التناوب على السلطة، فيما تنادي الأحزاب السياسية وتتبنى معظمها مطلب ضرورة الانتقال الديمقراطي للسلطة، وكأننا نستشف من ذلك أزمة التعايش أو الإجماع على النظام أو حتى هناك من يعاديه ويتهمه بالاعتداء على أركان الديمقراطية، والذي يعد سمة بارزة في التاريخ المعاصر لعدة أنظمة من الدول العربية؛ مما يوحي بالدعوة نحو تبني نظام جديد وحداثي يحدث قطيعة مع الماضي (الذاكرة). وفي هذا الصدد، "لا يمكن أن تنفصل في منظور بشارة صيرورة التحول الديمقراطي عن صيرورة بناء أمة مواطنية منظورا إليها من الداخل كمجتمع مدني تجسد سيادتها في دولة حديثة."[2] ولا يمكن ترسيخ الانتقال الديمقراطي

[1] - عرفت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 عدة دساتير تتلخص فيما يلي: دستور 8 سبتمبر 1963؛ دستور 22 نوفمبر 1976؛ دستور 23 فيفري 1989؛ دستور 28 فيفري 1996؛ التعديل الدستوري سنتي 2002 و 2008، والتعديل الدستوري سنة 2016؛ إذ يدل تعاقب وتغير أو تعديل الدساتير في جزائر ما بعد الاستقلال على التحولات المختلفة التي عرفتها وفق مراحل زمنية متعاقبة اتسمت بعضها بعدم الاستقرار.

[2] - سهيل الحبيب، مرجع سابق، ص 163.

من دون توفر العدالة الانتقالية، التي تضمن الاستقرار والعدل وتوفير الفرص نفسها لكل فئات المجتمع دون تمييز أو تفضيل. هذه الأخيرة التي تضفي كذلك طابع الشرعية لكلا من عملية التحول الديمقراطي مع النظام الذي سيتولى مقاليد الحكم؛ إذ "تستمد العدالة الانتقالية مشروعيتها من ضرورة معالجة الاختلالات التي حدثت في المجتمعات الإنسانية في الظروف الاستثنائية، وفي أثناء فترات الانتقال السياسي من حيث تطبيق مطالب المتضررين بشكل جذري لضمان العدالة والمساواة والاستقرار."[1] لكن "يبدو أن النظام السياسي الجزائري يعيش إشكالية الشرعية فالنخبة السياسية منقسمة على نفسها ولم تهتد بعد إلى تحكيم أي من الشرعيات الثلاث: التاريخية أو الدستورية أو الشعبية."[2]

تتلخص الشرعيات الثلاثة في الذاكرة الثورية والإطار القانوني المتمثل في الدستور كأم القوانين والقاعدة الشعبية التي تتمظهر في الانتخابات بمعنى الأخذ والعمل وفق الإرادة الشعبية. قضية شرعية الأنظمة السياسية في العالم تطرح أكثر من إشكال، لارتباطها بعدة عوامل منها التاريخية، الاجتماعية ونسبة الوعي المتوفرة على مستوى الفئات المشكلة للمجتمع. كما أن بنية المجتمعات المغاربية عامة والجزائر تحديدا القائمة على القبلية والعصبية من الجانب التاريخي وعلى اعتماد الكاريزما وتأييد القائد أو الزعيم شكل تصورا للسلطة بعيد عن التصور السائد في الأنظمة الحالية و خاصة منها دول الغرب؛ إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالشرعية أهمها الإيمان بمبدأ التداول على السلطة وإرساء التعدد الفكري والحزبي، هذا الأخير الذي يبدو وكأنه تعدد شكلي أكثر منه فكري وفلسفي.

[1] - مولاي أحمد مولاي عبد الكريم، الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية: مقاربة أولية، مجلة تبين، سلسلة دراسات وأبحاث، الدوحة، قطر، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، العدد 11/ 3، شتاء 2015، ص 19.

[3] - خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44)، ط1، 2003، ص 200.

تأسيسا على تجارب بعض الدول العربية والمغاربية حول تطبيقات العدالة الانتقالية وبخاصة منها التي كانت ميدان ما أطلق تسميته "بالربيع العربي"، فإن الثورة التي شهدتها تونس نهاية سنة 2010 وسنة 2011، التي بدأت بحرق الشاب البوعزيزي نفسه ردا على مصادرة عربته، والتي كانت الشرارة الأولى لاندلاع حراك شعبي انتهى بالقضاء على نظام حكم الرئيس التونسي سابقا، الراحل، "زين الدين بن علي"، ليعرف بعدها المشهد السياسي التونسي انتقالا إلى مرحلة جديدة "اعتبرت الأنضج ديمقراطيا" ولو أنها أسفرت عن تداعيات متباينة؛ فيما عرفت التجربة المصرية ثورة سنة 2011، كان يُطالب فيها بتغيير النظام وإرساء الديمقراطية، لكن يبدو أن الانتقال نحو الديمقراطية في مصر كان مختلفا عن التجربة التونسية، أما بقية الدول العربية الأخرى التي لا تزال مسرحا للصراع السياسي وفي عمليات بناء دولة حديثة فهي تعيش حاليا أزمة البحث عن أسلوب السلطة المناسب، وعن الشرعية التي يجب الاستناد عليها.

على ضوء التجارب العربية في مجال الانتقال الديمقراطي لأنظمة الحكم مع إرساء مبدأ العدالة الانتقالية، فإن الحالة الجزائرية التي تشهد حراكا شعبيا سلميا منذ شهر فيفري من سنة 2019، تبدو مختلفة من حيث الخصوصية والعوامل وفي طرق المطالبة بها وكيفيات إخمادها. وإن كانت مسرحا لتناقض التيارات المتعددة والصراعات السياسية عبر فترات متعاقبة. فبالرغم من مرور الجزائر بعدة فترات تخللتها تحولات في عدة أصعدة لكنها احتفظت بمرجعية واحدة هي الذاكرة التاريخية كأساس بلوغ السلطة وحتى ممارستها. إن كل تغيير يجب وأن يكون ذات صلة بالذاكرة الثورية، مما يوحي بصعوبة الاحتكام إلى العدالة الانتقالية، التي تتطلب توفر العناصر الموضوعية والعوامل البنيوية المساعدة على ذلك. كما أن درجة الوعي ودور النخبة ضروري لتحقيق ذلك سعيا في تكريس مبدأ التعدد ومنح الفرص والمصالحة مع الماضي القريب أو البعيد لبناء مستقبل أفضل وهو ما يضمن الانتقال السلمي والعادل في الحكم أو تكريس العدالة الانتقالية.

خاتمة

تأسست الدولة الجزائرية بعد استقلالها عن الاستعمار الفرنسي، حيث انتهجت أسلوب حكم تباين ما بين الاشتراكي والليبرالي المنفتح؛ لكن الظروف والتداعيات الدولية والمحلية تحديدا أثرت بشكل كبير على أسلوب الحكم والفلسفة السياسية والاقتصادية مع الرؤية الفكرية والثقافية للمجتمع.

إن المتتبع للسيرورة التاريخية وبنية المجتمع الجزائري مع القوانين التي شرعتها والإنجازات التي سعت إلى تجسيدها وفق فترات تاريخية متتالية، يستنتج بأنها اتسمت بتعاقب ثلاثة أجيال التي وإن اشتركت في الخصائص الدينية واللغوية مع مختلف المعايير التي تشكل الهوية الجزائرية، إلا أنها اظهرت اختلافا جوهريا مرتبط بالذاكرة التي كانت العنصر المحوري والرئيسي في بناء الدولة الجزائرية. هذا الاختلاف كان سبب القطيعة الجيلية التي حدثت، مما ولد أزمة حقيقية تُرجمت في حدوث انفصال وتعارض، بين الفئة التي صنعت تاريخ الجزائر المعاصر، فيما همشت الفئة الواسعة المشكلة للمجتمع الجزائري المتمثلة في فئة الشباب، المعروف بجيل ما بعد الاستقلال، الذي أضحى غير مبال بما يحدث كما لا يحاول المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

فلا يمكن إنكار مدى ارتباط مسألة العدالة الانتقالية بالتحول الديمقراطي وبالانتقال السلمي للسلطة أو الحكم وكذلك الأمر بالنسبة لمختلف الأمور الأخرى، التي لا تقل أهمية عن السياسة والتي يتقاسمها المواطنون فيما بينهم داخل بيئتهم المحلية؛ بحيث يمكن القول أن تحقيق العدالة الانتقالية في الجزائر سواء في المرحلة الراهنة أو في المراحل المستقبلية، يتطلب إيجاد سبل التوافق بين الإرادة الشعبية والسياسة العامة التي تستهدفها الدولة والتي تميزها عن غيرها.

عكست التجارب التي عايشتها الدول العربية مدى تباينها في الخصائص وتشاركها في العوامل التي مهدت لعمليات التحول التي شهدتها الجزائر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مع بقية المجالات الأخرى؛ فهي متباينة في التداعيات الإيجابية والسلبية؛ لكن الأكيد أن معظمها استقت الدروس انطلاقا من الأحداث التي عرفتها خلال مراحل التحول، كموجة حتمية نظرا للتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي والتي يتقدمها المقوم التكنولوجي، الذي أسس قواعد بيانات ووسيلة اتصال مكنت من تدوين ونشر

الأحداث في آنها مما ساهم في تشكيل بما يدعى بالوعي السياسي الإلكتروني، والذي شكل عائقا أمام الحكومات العربية كافة التي لم تتمكن من الحد منها أو على الأقل ترشيد استغلالها، لتتحول إلى نقمة استُغلت لإجهاضها وإزاحتها من الحكم من طرف ليس الشباب فقط، بل كل شرائح المجتمع الذي أضحى يرى العالم الغربي نموذجا رائدا يجب الاقتداء به؛ ولو أن الاختلاف بين العالمين جوهريا وليس تكنولوجيا فقط.

المراجع

معاجم وقواميس

1. صالح مصلح، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي- عربي، الشامل، ط1، الرياض، عالم الكتب للطباعة والنشر و التوزيع، 1999.
2. عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، الجزائر، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 1979-2001.
3. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، قاموس المصطلحات وعلم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، دار الفضيلة، القاهرة، 2004.

الكتب

4. أحمد زايد، التغيير الاجتماعي، اعتماد علام، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2006.
5. عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة خطوة، ط1، دار الحزم، 2001.

المقالات

6. سهيل الحبيب، مشروع عزمي بشارة في التحول الديمقراطي عربيا: دراسة مقارنة في زمن البحث عن شروط القابلية لتطبيق الديمقراطية، مجلة تبين، العدد 3، الدوحة، قطر، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، شتاء 2013.
7. عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2013.
8. عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير، 2012.

9. قرل عبد المالك، مصادر اللغة والأدب العربي، الجزائر، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر.
10. محمد غالم، المؤرخون الجزائريون والمرجعية الخلدونية، مجلة إنسانيات، الجزائر 1962، عدد مزدوج: 65-66، وهران، الجزائر، منشورات الكراسك، جويلية-ديسمبر 2014.
11. مولاي أحمد مولاي عبد الكريم، الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية: مقاربة أولية، مجلة تبين، العدد 11/ 3، سلسلة دراسات وأبحاث، الدوحة، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، شتاء 2015.
12. نجاة لحضيري، تمثلات الشباب للخطاب، الذاكرة والتغيير الاجتماعي: مقاربة مقارنة انطلاقا من تحقيق ميداني بين الجزائر وتونس، مقال في طور النشر.

مواقع إلكترونية

13. https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice